



القسم الرابع

القطاع المصرفي اللبناني
في العام ٢٠١٧

أولاً: المقدمة

1-1

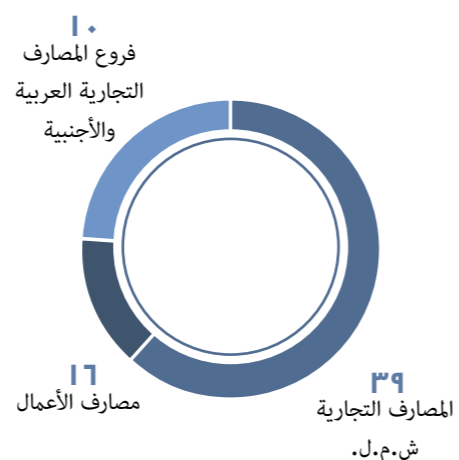
في العام ٢٠١٧، تابع القطاع المصرفي اللبناني مواجهة التحديات وكان أبرزها في تشرين الثاني عند إعلان رئيس الحكومة استقالته، حيث تمكّن القطاع بالتنسيق مع السلطات النقدية والرقابية من عبور المرحلة والمحافظة على الاستقرار النقدي وبأقل قدر ممكن من الانعكاسات السلبية. كما بات على القطاع أن يتحمّل في المرحلة المقبلة، إنفاذاً للقانون ٦٤ الذي أقرّه المجلس النيابي والمراسيم التطبيقية المرتبطة به أعباءً ضريبية من النادر أو المستحيل إيجاد ما يمثّلها نوعياً وحجماً في العالم، مع العلم أنه أكثر القطاعات مساهمةً في توفير مداخيل ضريبية للحكومة نظراً للشفافية التي يتمتع بها.

2-1

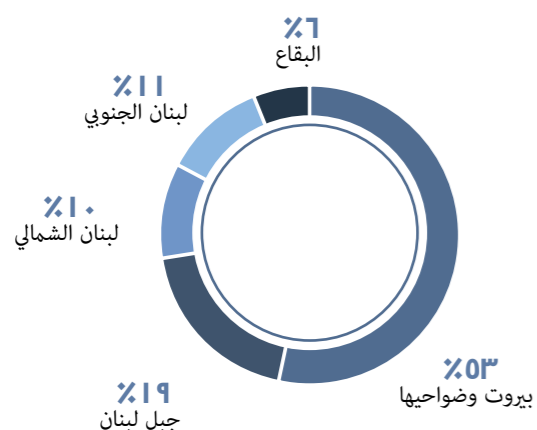
وفي العام ٢٠١٧، استمرت المصارف اللبنانية في التركيز على نوعية الأصول وحماية رأس المال، كما التزمت ولا تزال التزاماً تاماً بالقوانين الدولية في ما يخص مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وإدارة المخاطر والحوكمة الرشيدة، وتلك التي ترعى المصارف المراسلة ومعيار الإفصاح المشترك كي تقي لبنان من أيّ عزلة مالية دولية وتبقي ودائع الناس ومساهمات المستثمرين بمنأى عن أية عقوبات رغم ما يحوط بالبلد من مخاطر. وتوسّعت المصارف في تطبيق المعايير العالمية في ما يخص المسؤولية الاجتماعية، كما نشطت في عملية إعادة الهيكلة على صعيد إنشاء بنية تحتية متطورة لتكنولوجيا المعلومات. ولديها إجراءات احترازية وتحوطية فعّالة، من برامج حماية ضد القرصنة الإلكترونية والهجمات السيبرانية، وحلول أكثر كفاءة لحماية عناوين الدخول على شبكة الإنترنت، ووسائل حماية حديثة في ما يتعلّق بنظام تلقّي الأوامر.

3-1

وفي نهاية العام ٢٠١٧، بلغ عدد المصارف العاملة في لبنان ٦٥ مصرفاً موزعة بين ٤٩ مصرفاً تجارياً (منها ١٠ فروع لمصارف عربية وأجنبية) و١٦ مصرف أعمال. ويتواجد في لبنان ١٢ مكتب تمثيل لمصارف أجنبية. كما تقيم المصارف العاملة في لبنان علاقات مراسلة مع ١٨٣ مصرفاً في ٨٢ مدينة حول العالم تسهّل العمليات المالية مع باقي الدول وبالعكس. ثم أن الظروف التشغيلية الصعبة التي تحيط بالمصارف والكلفة المتزايدة للامتثال للقوانين الدولية ومتطلبات الرسملة دفعت المصارف الأجنبية إلى إعادة النظر في وجودها في لبنان كما حثت بعض المصارف اللبنانية الصغيرة والمتوسطة على السعي إلى عمليات تجميع. علماً أن عدداً من المساهمين الجدد ذوي الصديقة الجيدة، من أفراد ومؤسسات مالية دولية انضموا إلى رأسمال عدد من المصارف اللبنانية في إطار الخطط التوسعية لهذه الأخيرة والارتقاء إلى مستويات أعلى تساعد على الاستفادة من فرص أكبر.

بنية القطاع المصرفي اللبناني
نهاية العام ٢٠١٧

المصدر: مصرف لبنان

التوزيع الجغرافي لفروع المصارف التجارية
نهاية العام ٢٠١٧

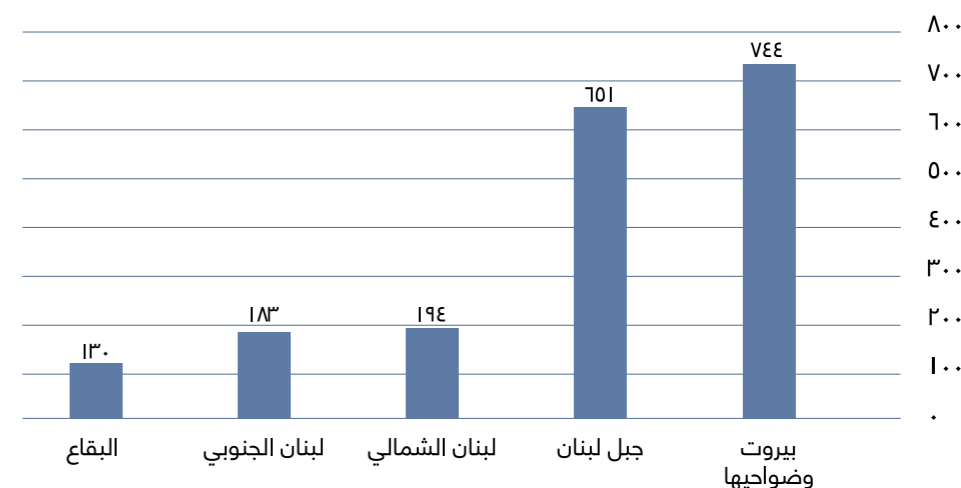
المصدر: مصرف لبنان

4-1

وتدير المصارف اللبنانية توازناً دقيقاً بين توسّعها الخارجي والداخلي آخذةً في الاعتبار الاتجاهات الجيوسياسية الإقليمية والوضع السياسي والاقتصادي في لبنان. فعلى الصعيد الداخلي، تعمل على تقوية دورها في تعزيز الشمول المالي وتيسير تعامل اللبنانيين معها من خلال تنوع محفظة القروض للأفراد والشركات عبر طرح برامج في مجال قروض التجزئة والائتمان تبعاً لمتطلبات السوق وتحويل المدفوعات عبر القنوات المصرفية، وهذا ما يفسّر توسّع شبكة انتشار فروعها في المناطق

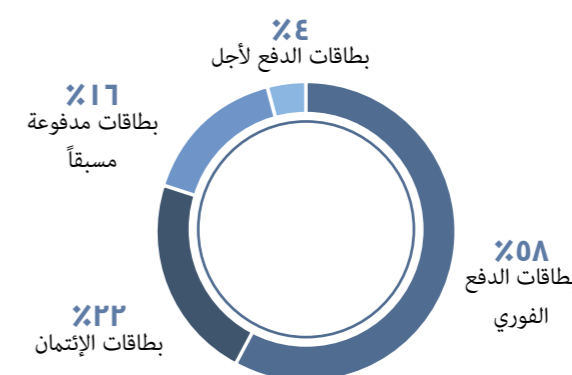
اللبنانية كافة وكذلك انتشار أجهزة الصراف الآلي على مساحة الوطن وتنوّع البطاقات المصرفية. وقد بلغت شبكة الفروع المصرفية ١٠٨٦ فرعاً على الأراضي اللبنانية كافة، منها ١٠٦٥ فرعاً للمصارف التجارية. كما وصل عدد أجهزة الصراف الآلي الموضوع في خدمة الزبائن إلى ١٩٠٢ جهاز، وبلغ العدد الإجمالي لبطاقات الدفع والائتمان ذات درجات الأمان العالية في التداول قرابة ٢,٦ مليون بطاقة.

التوزع الجغرافي لأجهزة الصراف الآلي نهاية العام ٢٠١٧



المصدر: مصرف لبنان

توزع البطاقات المصرفية في نهاية العام ٢٠١٧



المصدر: مصرف لبنان

5-1

بعض الدول تواجه صعوبات نتيجة مستجدات سلبية تضغط على العمل المصرفي، وهي ناجمة إما من الأوضاع السائدة في بلد معين أو من قرارات السلطات النقدية المحلية التي تؤثر على عمل المصارف اللبنانية. ونشير إلى أن لدى ١٨ مصرفاً لبنانياً حضوراً في الخارج (عبر مصرف تابع، فرع أو مكتب تمثيل).

على صعيد الانفتاح على الخارج، يشكّل هذا الموضوع تحدياً بالنسبة إلى السلطات النقدية، التي تراه ضرورة كون حجم القطاع المصرفي أصبح أكبر من حجم الاقتصاد الوطني، على أن يتمّ هذا التوسّع بانضباط وتتابعه السلطات بما يضمن نضوجه وتعزيز نظرة الخارج إليه. ويقدر حجم النشاط الخارجي للمصارف بحوالي ٣٤ مليار دولار أميركي. إلا أن المصارف التي توسّعت في

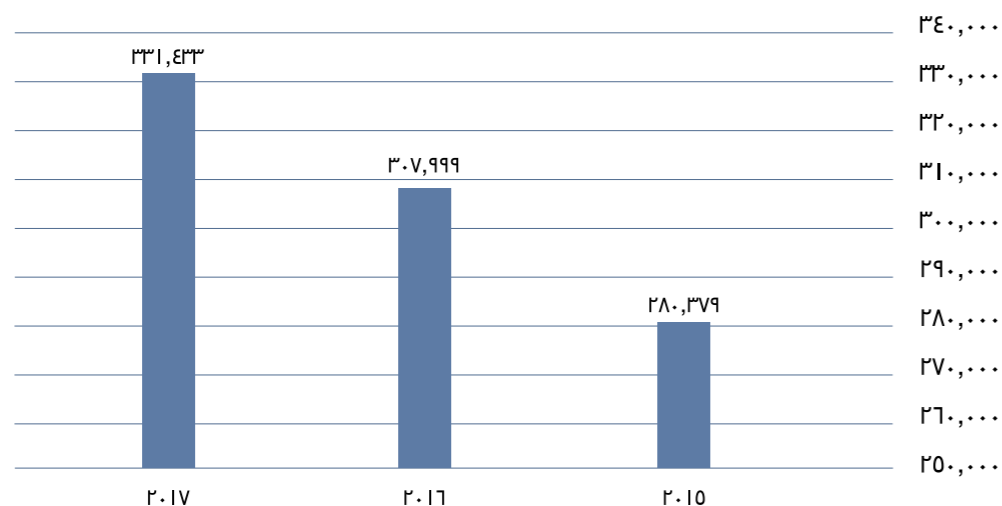
ثانياً: النشاط المصرفي

1-2

في نهاية العام ٢٠١٧، وصل إجمالي موجودات المصارف التجارية العاملة في لبنان إلى ما يوازي ٣٣١,٤٣٣ مليار ليرة (ما يعادل ٢١٩,٩ مليار دولار أميركي) مقابل ٣٠٧,٩٩٩ مليار ليرة (ما يعادل ٢٠٤,٣ مليارات دولار) في نهاية العام ٢٠١٦. وعليه، تكون هذه الموجودات قد ازدادت بنسبة جيدة قدرها ٧,٦% في العام ٢٠١٧ وبقيمة توازي ١٥,٦ مليار دولار مقابل زيادة أعلى تبلغ نسبتها ٩,٩% وتعادل قيمتها ١٨,٣ مليار دولار في العام الذي سبق. جاء هذا التباطؤ في ضوء التطورات السياسية التي طرأت وفي اختلاف طبيعة وحجم عمليات الهندسة المالية التي نفّذها مصرف لبنان بين العامين ٢٠١٧ و٢٠١٦.

في نهاية العام ٢٠١٧، وصل إجمالي موجودات المصارف التجارية العاملة في لبنان إلى ما يوازي ٣٣١,٤٣٣ مليار ليرة (ما يعادل ٢١٩,٩ مليار دولار أميركي) مقابل ٣٠٧,٩٩٩ مليار ليرة (ما يعادل ٢٠٤,٣ مليارات دولار) في نهاية العام ٢٠١٦. وعليه، تكون هذه الموجودات قد ازدادت بنسبة جيدة قدرها ٧,٦% في العام ٢٠١٧ وبقيمة توازي

إجمالي موجودات / مطلوبات المصارف التجارية العاملة في لبنان نهاية الفترة (مليار ليرة)



المصدر: مصرف لبنان

2-2

ويعرض الجدول أدناه تطوّر أبرز بنود مطلوبات المصارف التجارية من حيث القيمة المطلقة والأهمية النسبية من المجموع. وتُظهر مقارنة الحصص بين نهاية العامَيْن ٢٠١٦ و٢٠١٧ بنوع خاص انخفاض حصّة ودائع القطاع الخاص المقيم من ٦٢,٩٪ في نهاية العام ٢٠١٦ إلى ٦٠,٧٪ في نهاية العام ٢٠١٧ وحصّة القطاع الخاص غير المقيم من ١٦,٦٪ إلى ١٦,٠٪ مقابل ارتفاع حصة المطلوبات الأخرى من ٦,٥٪ إلى ٩,٢٪ تبعاً، علماً أن هذه المطلوبات بدأت

مطلوبات المصارف التجارية كما في نهاية الفترة (مليارات الليرات ونسب مئوية)

	٢٠١٧		٢٠١٦		٢٠١٥	
	القيمة	الحصة (%)	القيمة	الحصة (%)	القيمة	الحصة (%)
ودائع القطاع الخاص المقيم	٢٠١٢٦٣	٦٠,٧	١٩٣٧٦٥	٦٢,٩	١٨٠٤٨٩	٦٤,٤
ودائع القطاع العام	٦٤٨٤	٢,٠	٥٩٥٦	١,٩	٥٠٧٤	١,٨
ودائع القطاع الخاص غير المقيم	٥٢٩٩٨	١٦,٠	٥١١٩٦	١٦,٦	٤٨٠٢٦	١٧,١
التزامات تجاه القطاع المالي غير المقيم	١١٢٧٨	٣,٤	٩٤٦٧	٣,١	٩٨٦٤	٣,٥
الأموال الخاصة	٢٨٨٣١	٨,٧	٢٧٤٩٧	٨,٩	٢٥١٣١	٩,٠
مطلوبات أخرى	٣٠٥٧٩	٩,٢	٢٠١١٨	٦,٥	١١٧٩٥	٤,٢
المجموع	٣٣١٤٣٣	١٠٠,٠	٣٠٧٩٩٩	١٠٠,٠	٢٨٠٣٧٩	١٠٠,٠

المصدر: مصرف لبنان

3-2

تبقى الودائع الإجمالية المورد الأساسي لنشاط المصارف التجارية العاملة في لبنان، إذ شكّلت ٧٨,٧٪ من إجمالي المطلوبات في نهاية العام ٢٠١٧ (٨١,٤٪ في نهاية العام ٢٠١٦). وإلى الودائع، تضيف المصارف مواردها الذاتية المتمثلة بالأموال الخاصة وموارد أخرى من السوق عند الحاجة. إذ، يعتمد توسّع إجمالي موجودات المصارف التجارية العاملة في لبنان إلى حدّ كبير على نمو ودائع القطاع الخاص المقيم وغير المقيم، والذي يغذيه تدفّق الأموال من الخارج وحركة التسليف للإقتصاد. وتحاول المصارف زيادة مواردها المتوسطة والطويلة الأجل من

خلال إصدار شهادات إيداع وأسهم تفضيلية وسندات دين مرؤوسة وتأمين خطوط ائتمان من مؤسسات ومنظمات وصناديق عربية وعالمية. إلا أن مجمل الموارد خارج الودائع والأموال الخاصة ما زالت متواضعة وتحتاج إلى تطوير أسواق رأس المال. وتجدر الإشارة إلى أن سياسة الفوائد التي أُنشئت خلال شهر تشرين الثاني ٢٠١٧ وفي الأشهر اللاحقة أطالت آجال الودائع بالليرة لدى المصارف من معدل يناهز ٤٠ يوماً إلى معدل يقارب ١٢٥ يوماً، ما يساعد أيضاً في إدارة السيولة.

الودائع

4-2

في نهاية العام ٢٠١٧، وصلت قاعدة الودائع، والتي تشمل ودائع القطاع الخاص المقيم وغير المقيم وودائع بعض مؤسسات القطاع العام، إلى ٢٦٠٧٤٥ مليار ليرة (ما يعادل ١٧٣ مليار دولار) مقابل ٢٥٠٩١٨ مليار ليرة (ما يعادل ١٦٦,٤ مليار دولار) في نهاية العام ٢٠١٦. بذلك، تكون هذه الودائع قد ازدادت بنسبة معتدلة بلغت ٣,٩٪ وبقيمة توازي ٦,٦ مليارات دولار في العام ٢٠١٧ مقابل زيادة أعلى بلغت نسبته ٧,٤٪ وعادلت قيمتها ١١,٤ مليار دولار في العام ٢٠١٦. ويُعزى هذا التباطؤ، من جهة، إلى الأزمة السياسية التي نشأت في تشرين الثاني ٢٠١٧ والتي نتج عنها خروج، ولو محدود، للودائع، ومن جهة أخرى، إلى اختلاف طبيعة العمليات المالية التي نفّذها مصرف لبنان في العامَيْن ٢٠١٦ و٢٠١٧ كما أشرنا أعلاه.

5-2

في نهاية كانون الأول ٢٠١٧، بلغت حصة ودائع القطاع الخاص المقيم ٧٧,٢٪ من إجمالي الودائع وحصة القطاع الخاص غير المقيم ٢٠,٣٪ وتلك العائدة للقطاع العام ٢,٥٪. وتجدر الإشارة إلى أن الودائع تتضمن شهادات الإيداع التي تُصدرها المصارف. وتتميّز الودائع المصرفية

بكون غالبيتها حسابات ادّخار (أكثر من ٨٠٪). ويقارب معدل آجال الودائع بالليرة حالياً أربعة أشهر، استناداً إلى السلطات النقدية. ونتج نمو مجموع الودائع في العام ٢٠١٧ بوجه خاص بنسبة ٧٦,٣٪ عن ودائع المقيمين، شأنها تقريباً في العام ٢٠١٦ (٧٦,٦٪).

6-2

في تفصيل توزّع نمو الودائع بحسب العملة، يتّضح أن الودائع المحرّرة بالليرة تراجعت بنسبة ٤,١٪ في العام ٢٠١٧ مقابل ارتفاعها بنسبة ٥,١٪ في العام الذي سبق، فيما ازدادت الودائع بالعملة الأجنبية بنسبة ٨,٤٪ مقابل ارتفاعها بنسبة ٨,٨٪ في الفترتين على التوالي، ما يشير إلى حصول عمليات تحويل من الليرة إلى الدولار في العام ٢٠١٧ وقد تركّزت بنوع خاص في تشرين الثاني، وبقدر أقلّ في الأشهر الأولى من السنة الجارية. بناءً عليه، ارتفعت نسبة دلولة ودائع القطاع الخاص من ٦٥,٨٪ في نهاية العام ٢٠١٦ إلى ٦٨,٧٪ في نهاية العام ٢٠١٧، وهو المعدّل الأعلى منذ عشر سنوات.

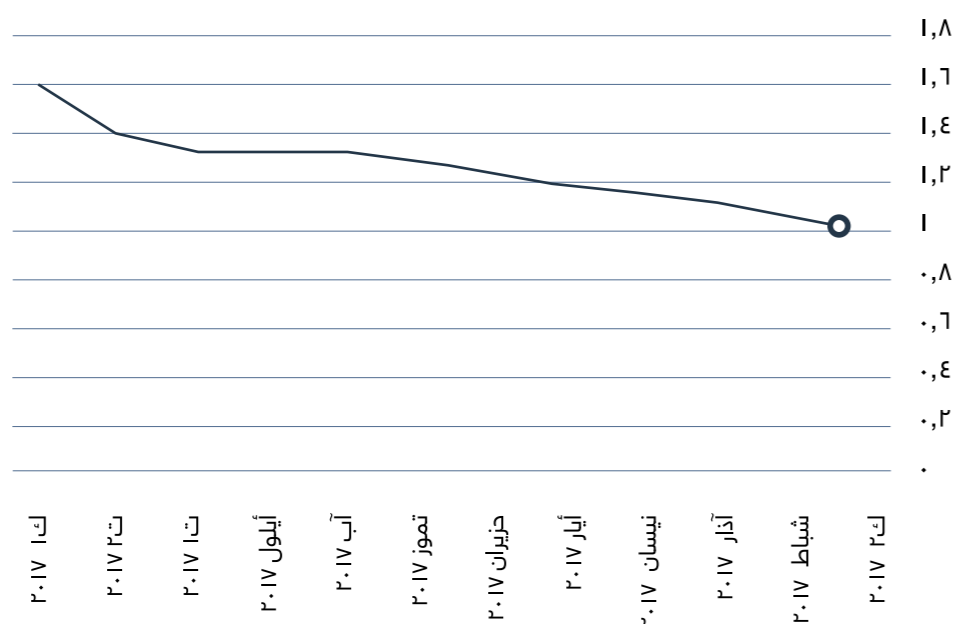
7-2

من جهة أخرى، تتركّز الودائع المصرفية في مدينة بيروت وضواحيها، إذ استقطبت هذه المنطقة حوالي ٦٨,٤٪ من الودائع الإجمالية في نهاية العام ٢٠١٧ موزعة على ٤٧,٧٪ من العدد الإجمالي للمودعين، في حين تعود نسبة ٣١,٦٪ من الودائع إلى المناطق الأخرى وتتوزّع على ٥٢,٣٪ من مجموع المودعين، ما يدلّ على اختلاف متوسط الوديعة بين بيروت وضواحيها والمناطق الأخرى.

8-2

في موازاة استقرار معدلات الفائدة على سندات الخزينة في العام ٢٠١٧ شأنها في العام ٢٠١٦، بقي متوسط الفائدة على الودائع الجديدة أو المجدّدة بالليرة شبه مستقرّ حتى تشرين الأول ٢٠١٧، غير أن المصارف عمدت في الشهرَيْن الأخيرَيْن من السنة المنصرمة، وبالتنسيق مع

معدل ليبور على الدولار لثلاثة أشهر (%)



المصدر: مصرف لبنان

الأموال الخاصة

9-2

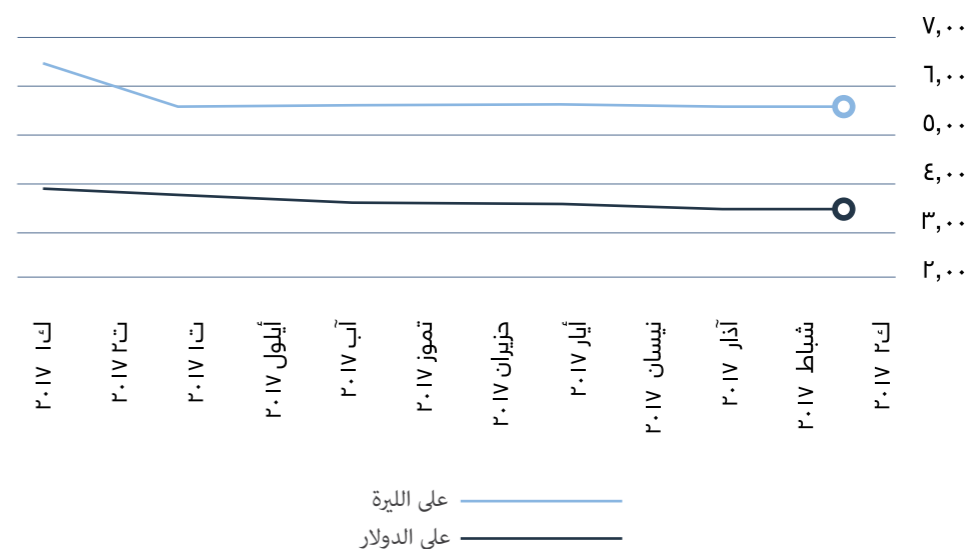
تواصل الأموال الخاصة للمصارف التجارية العاملة في لبنان ارتفاعها لتواكب نمو الموجودات إذ وصلت إلى ٢٨٨٣١ مليار ليرة (ما يعادل ١٩,١ مليار دولار) في نهاية العام ٢٠١٧ مقابل ٢٧٤٩٧ مليار ليرة (ما يعادل ١٨,٢ مليار دولار) في نهاية العام ٢٠١٦، لتسجل بذلك زيادة نسبتها ٤,٩% مقابل زيادة أعلى نسبتها ٩,٤% في العام ٢٠١٦. وفي نهاية كانون الأول ٢٠١٧، شكّلت الأموال الخاصة ٨,٧% من إجمالي الميزانية (٨,٩% في نهاية العام ٢٠١٦)، و٣١,٧% من إجمالي التسليفات للقطاع الخاص (٣١,٩% في نهاية العام ٢٠١٦). وإذا وضعنا جانباً مسألة فجوة الآجال، تُعتبر هذه المعدّلات جيّدة بالمقارنة مع مثيلاتها في عدد كبير من الدول الأوروبية المتقدّمة. فإضافةً إلى قاعدة الودائع الكافية لتأمين الإحتياجات

التمويلية للقطاع العام والخاص، ما زال القطاع المصرفي يتمتع ولو بشكل محدود بالقدرة على استقطاب المزيد من الموارد المالية، نظراً للثقة التي يحظى بها لدى المستثمرين في لبنان والمنطقة على الرغم من الأحوال الإقتصادية السائدة والأوضاع الإقليمية الصعبة التي تلقي بثقلها على لبنان. وفي نهاية أيلول ٢٠١٧، بلغ معدل الملاءة في القطاع ١٥,٧٧% حسب بازل ٣ استناداً إلى مصرف لبنان.

مصرف لبنان، إلى رفع معدّلات الفائدة على الودائع بالليرة في حال تمديد آجالها، لتشجيع المودعين على عدم التحويل. وارتفع متوسط الفائدة الدائنة على الليرة إلى ٥,٦٥% في العام ٢٠١٧ مقابل ٥,٥٦% في العام ٢٠١٦، علماً أن المتوسط الشهري ارتفع إلى ٦,٤١% في كانون الأول ٢٠١٧ مقابل ٥,٥٦% في تشرين الأول ٢٠١٧. كما ازداد متوسط الفائدة الدائنة على الدولار إلى ٣,٦٥% في العام ٢٠١٧ مقابل ٣,٣٤% في العام ٢٠١٦، علماً أن المتوسط الشهري بلغ ٣,٨٩% في كانون الأول ٢٠١٧. وجاء منحى ارتفاع الفائدة على الدولار في سوق بيروت في موازاة إجراءات مصرف لبنان الأخيرة التي شجّعت

على استقطاب الودائع بالدولار الأميركي وضبط خروجها، خصوصاً في ظلّ ارتفاع معدل الفائدة الأميركية. يُذكر أن بنك الاحتياطي الفدرالي الأميركي رفع في مجمل العام ٢٠١٧ معدّلات الفائدة المرجعية لديه بمقدار ٠,٧٥ نقطة أساس، وبواقع ٠,٢٥ نقطة في كلّ من آذار و١٤ حزيران و١٣ كانون الأول بعدما كان رفعها بواقع ربع نقطة مئوية في كانون الأول ٢٠١٦ وبالمقدار ذاته في كانون الأول ٢٠١٥. وباتت هذه الفائدة المرجعية تعادل ١,٥٠-١,٧٥% حتى إعداد هذا التقرير (بعد رفعها بواقع ربع نقطة في ٢١ آذار ٢٠١٨).

تطور معدّلات الفائدة الدائنة في سوق بيروت (%)



المصدر: مصرف لبنان

زالت محلّ تقدير من قِبَل الزبائن والمؤسّسات المالية الدولية رغم المخاطر السيادية التي تتوسّع في تفصيلها وكالات التصنيف وغيرها من المؤسّسات المالية الدولية.

وفي حال تثبيت الإزدواج الضريبي على المصارف وتكليفها على عمليّاتها مع المصرف المركزي، بحيث تكلف بمقادير تتجاوز بأشواط تلك المطبّقة على مؤسّسات أخرى غير مصرفية، يُخشى أن يؤدّي ذلك الى الحدّ من قدرة المصارف على تطوير رساميلها على النحو المطلوب ومن قدرتها على استقطاب الرساميل والودائع لتمويل الاقتصاد بشقّيهِ العام والخاص والانخراط الفعّال في برنامج الاستثمار في البنى التحتية.

الجديدة جذرياً بنية مفهوم الرأسمال ونوعيته، ما يؤمّن للمصارف عوامل المناعة الملائمة في حال تعرّض رساميلها لأيّ ضغط طارئ. ويكون ذلك دلالة على وضع سليم، لاسيّما وأنّ نسبة السيولة فاقت المعدّل المطلوب (٣٠٪)، وهو أمر مهم للغاية بحيث باتت السيولة المصرفية بعد الأزمة المالية العالمية معطّى يضاهاي الملاءة أهميةً. فمؤشّرات الأداء المالي التي تمّ ذكرها، والتي تعبر عن تغطية المخاطر بوجه عام، تشهد على حفاظ القطاع على مكانته المالية العالية. وتجدر الإشارة أخيراً إلى الدور الإيجابي الذي لعبته الرقابة المصرفية خلال السنوات الأخيرة في ازدهار الصناعة المصرفية في لبنان، لاسيّما لجهة الحفاظ على نسب ملاءة وسيولة عالية كانت وما

توظيفات القطاع المصرفي

12-2

بلغت ١٠,٧٪ مقابل ١١,٣٪، كما تراجعت قليلاً حصّة التسليفات الممنوحة للقطاع الخاص المقيم إلى ٢٤,٦٪ مقابل ٢٥,٠٪، وذلك في التاريخين المذكورين على التوالي. ويعرض الجدول أدناه تطوّر بنود موجودات المصارف التجارية من حيث القيمة المطلقة والأهمية النسبية بين نهاية العامين ٢٠١٥ و٢٠١٧.

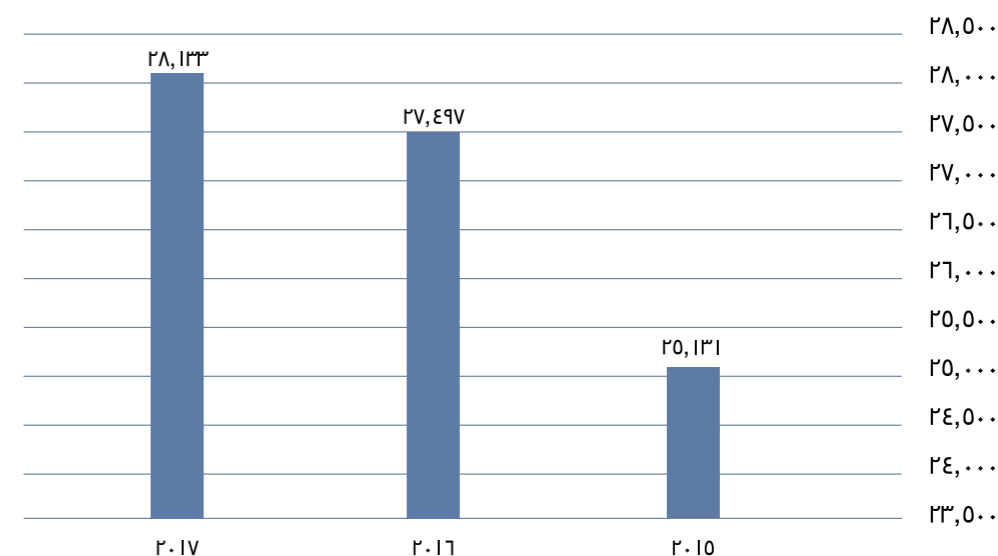
تابعت توظيفات المصارف لدى مصرف لبنان إرتفاعها لتصل إلى ٤٧,٠٪ من إجمالي التوظيفات في نهاية العام ٢٠١٧ مقابل ٤٣,٧٪ في نهاية العام ٢٠١٦. في المقابل، استمرت حصّة التسليفات للقطاع العام في التراجع لتصل إلى ١٤,٥٪ في نهاية العام ٢٠١٧ مقابل ١٧,٠٪ في نهاية العام ٢٠١٦ وكذلك حصّة الموجودات الخارجية التي

10-2

إن للرساميل أهمية في الحماية من المخاطر المختلفة التي يتعرّض لها المصرف وفي زيادة الثقة باستمراريته، كما في حماية التزاماته تجاه الزبائن والموظفين والمساهمين والاقتصاد بوجه عام. وتمنح الرساميل المزيد من عناصر القوة والمرونة في تنفيذ التوسّع الداخلي والخارجي على صعيدي الانتشار والأعمال. لذلك، عمدت المصارف إلى توسيع قاعدة رساميلها، التي تكوّنت من الرساميل الجديدة التي جذبتها من المستثمرين في لبنان والخارج

من طريق إصدار الأسهم العادية والتفضيلية المصنّفة ضمن الأموال الخاصة الأساسية، كما من خلال إعادة ضخّ معظم أرباحها ضمن رساميلها من أجل توسيع قاعدة هذه الرساميل. بيد أنّ تصاعد مخاطر البلد يستدعي دوماً زيادة حجم الرساميل، ولو على حساب توزيع الأرباح، ما يعزّز الملاءة وسيولة الأسهم المتداولة ومتانة المركز المالي للمصرف والقطاع ككل. ويتمّ ذلك بإشراف مصرف لبنان ولجنة الرقابة على المصارف.

الأموال الخاصة في المصارف التجارية نهاية الفترة (مليار ليرة)



المصدر: مصرف لبنان

11-2

إلى حدّ كبير مع اتفاقية بازل ٣ لتعزيز متانة المصارف، والتي تتضمن رفع مستوى الجودة في قاعدة رأس المال من خلال التركيز على مفهوم حقوق المساهمين ضمن الأموال الخاصة الأساسية Tier one وتقليص الأموال الخاصة المساندة Tier two. وقد عدّلت الاتفاقية

تبقى الأموال الخاصة المساندة، التي تشمل السندات والقروض المرؤوسة وبعض أنواع الأسهم التفضيلية، متدنية بالمقارنة مع الأموال الخاصة الأساسية، وقد شكّلت ٦,٥٪ من الأموال الخاصة في نهاية العام ٢٠١٧ (٦,٧٪ في نهاية العام ٢٠١٦). ومن الواضح أن ذلك يتناسب

موجودات المصارف التجارية كما في نهاية الفترة
(مليارات الليرات- ونسب مئوية)

	٢٠١٧		٢٠١٦		٢٠١٥	
	الحصة من المجموع (%)	القيمة	الحصة من المجموع (%)	القيمة	الحصة من المجموع (%)	القيمة
موفورات	٤٧,٣	١٥٦٦٦٧	٤٣,٩	١٣٥٣٠٥	٣٨,٢	١٠٧٠٢١
منها: ودائع لدى مصرف لبنان	٤٧,٠	١٥٥٨٩٣	٤٣,٧	١٣٤٦١٢	٣٧,٩	١٠٦٣٢٩
تسليفات للقطاع الخاص المقيم	٢٤,٦	٨١٦٦٧	٢٥,٠	٧٦٩٤٣	٢٥,٨	٧٢٤٢٧
تسليفات للقطاع العام	١٤,٥	٤٨١٦٣	١٧,٠	٥٢٣٤٤	٢٠,٣	٥٦٩٨٤
موجودات خارجية	١٠,٧	٣٥٥٧٩	١١,٣	٣٤٨٢٤	١٢,٨	٣٥٨٧٠
منها: ودائع لدى القطاع المالي غير المقيم	٥,٤	١٧٨٣٥	٥,٥	١٦٩٤٥	٦,٢	١٧٤٢٢
تسليفات للقطاع الخاص غير المقيم	٢,٨	٩٢٦٣	٣,٠	٩٢٥٦	٣,٣	٩٣١٦
قيم ثابتة وموجودات غير مصنفة	٢,٨	٩٣٥٧	٢,٨	٨٥٨٣	٢,٩	٨٠٧٧
المجموع	١٠٠,٠	٣٣١٤٣٣	١٠٠,٠	٣٠٧٩٩٩	١٠٠,٠	٢٨٠٣٧٩

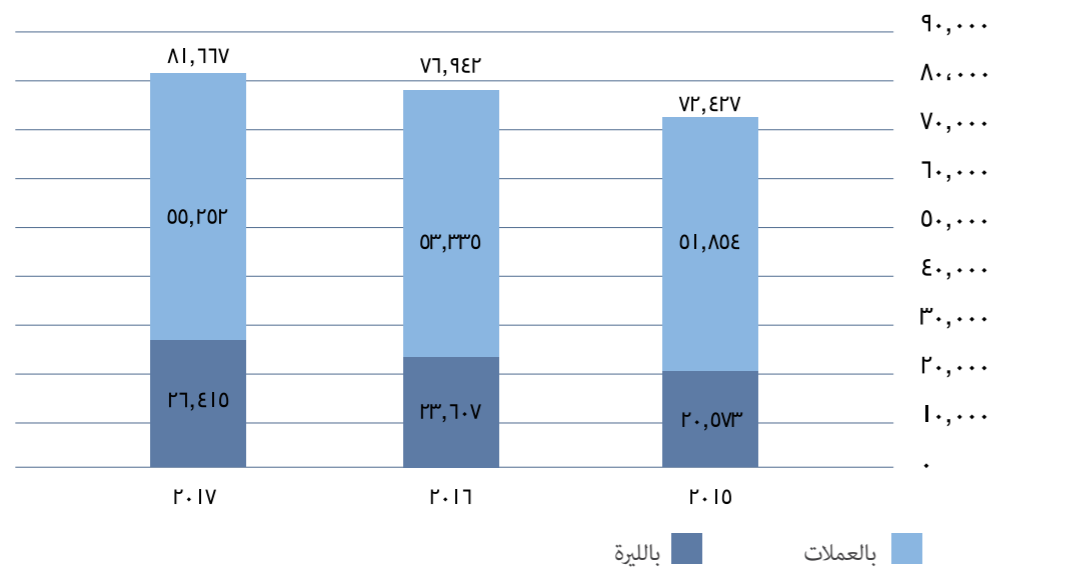
المصدر: مصرف لبنان

التسليفات للقطاع الخاص

13-2

وصلت التسليفات الممنوحة للقطاع الخاص المقيم وغير المقيم إلى ما يوازي ٩٠٩٣٠ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠١٧ مقابل ما يقارب ٨٦١٩٨ مليار ليرة في نهاية العام ٢٠١٦، لتسجل بالتالي نمواً نسبته ٥,٥% وهو مماثل المعدل نموها المحقق في العام ٢٠١٦، علماً أنّ هذا المعدل هو أدنى مما كانه في السنوات التي سبقت، عاكساً مستوى النمو الاقتصادي الضعيف في لبنان. مع ذلك، يبقى هذا المستوى من التسليفات جيداً ومقبولاً

إجمالي التسليفات للقطاع الخاص المقيم
نهاية الفترة (مليار ليرة)



المصدر: مصرف لبنان

14-2

وهكذا، استمرت المصارف في العام المنصرم في تمويل القطاع الخاص المقيم وغير المقيم، أفراداً ومؤسسات، بكلفة مقبولة تراوح بين ٧-٨% في المتوسط بالليرة وبالعملات الأجنبية، ولآجال تتلاءم مع طبيعة الأنشطة المطلوب تمويلها. وقد قاربت التسليفات للقطاع الخاص المقيم ما يوازي ١٠٣% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية العام ٢٠١٧. وتعتبر هذه النسبة مرتفعة مقارنة مع مثيلاتها في العديد من الدول الناشئة. وعلى سبيل المثال، بلغت هذه النسبة ٦٩% في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. أما المستوى المرتفع نسبياً لهذا المعدل في لبنان فيمكن تفسيره، من جهة، بضخامة الطلب الخاص الممول في جزء كبير منه من قبل المصارف لصالح الأفراد والمؤسسات، وذلك من أجل الإستثمار وبخاصة الاستهلاك، ومن جهة أخرى، بضعف رسملة قطاع المؤسسات وطاقة هذه الأخيرة على التمويل الذاتي ولجوتها الكثيف إلى التمويل المصرفي بعيداً عن سوق الأسهم وسندات دين

15-2

من ناحية أخرى، انخفضت نسبة التسليفات بالعملات الأجنبية قياساً على الودائع بهذه العملات لتصل إلى ٣٦,٩% في نهاية كانون الأول ٢٠١٧ مقابل ٣٨,٨% في نهاية كانون الأول ٢٠١٦، فيما استمرت نسبة التسليفات بالليرة إلى الودائع بالليرة في الارتفاع لتصل إلى حوالي ٣٣,٢% في نهاية العام ٢٠١٧ مقابل ٢٨,٢% في نهاية العام ٢٠١٦. وجاء ذلك بخاصة نتيجة ارتفاع الودائع بالعملات الأجنبية في حين تراجعت الودائع بالليرة بفعل التحويلات في سوق القطع التي حصلت في تشرين الثاني

التسليفات المدعومة الفوائد والحائزة على تخفيض من الاحتياطي الإلزامي ومن الإلتزامات الخاضعة للإحتياطي الإلزامي (نهاية الفترة-مليار ليرة)

أيلول ٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	
٨٢٦٩	٧٨٢١	٧١٣٣	١- التسليفات المتوسطة والطويلة الأجل المدعومة فوائدها
٢٢٠٩	٢١٣٢	١٩٨٨	٢- التسليفات المضمونة من شركة كفالات والمدعومة فوائدها
٢٠٤	٢٠٤	٢٠٤	٣- التسليفات المدعومة والممنوحة استناداً للبروتوكول الموقع مع البنك الأوروبي للتثمين
٢٤٢	٢٣٢	٢١٢	٤- التسليفات المدعومة والممنوحة من مؤسسات الإيجار التمويلي
٨٠	٨٠	٨٠	٥- التسليفات المدعومة والممنوحة من مؤسسة التمويل الدولية IFC
١٦	١٦	١٦	٦- التسليفات المدعومة والممنوحة لتمويل رأسمال تشغيلي
٧	٧	٧	٧- التسليفات المدعومة والممنوحة من الوكالة الفرنسية للتنمية AFD
١١٠٢٨	١٠٤٩١	٩٦٤١	مجموع التسليفات المدعومة الفوائد والموافق عليها بين ١٩٩٧ ونهاية أيلول ٢٠١٧ (١+٢+٣+٤+٥+٦+٧)
٣٠٤٧	٣٤٠١	٣٧٦٤	التسليفات المستعملة الحائزة على تخفيض من الإلتزامات الخاضعة للاحتياطي الإلزامي
١٠٨٣٩	١٠٢٠١	٩٩١٥	التسليفات المستعملة الحائزة على تخفيض من الاحتياطي الإلزامي

المصدر: مصرف لبنان

18-2

على صعيد التسليفات التي استفادت من تنزيلات من الاحتياطي الإلزامي، تبين المعطيات الإحصائية أنّ التسليفات الحائزة على تخفيض من صلب الإحتياطي الإلزامي، وهي تسليفات ممنوحة بالليرة اللبنانية، ارتفعت بحوالي ٦,٢% في الأشهر التسعة الأولى من العام ٢٠١٧ لتصل قيمتها إلى ١٠٨٣٩ مليار ليرة في نهايته مقابل ارتفاعها بنسبة ٢,٩% في العام ٢٠١٦. أما التسليفات الحائزة على تخفيض من الإلتزامات الخاضعة للإحتياطي الإلزامي، فانخفضت بنسبة ١٠,٤% لتصل قيمتها إلى ٣٠٤٧ مليار ليرة في نهاية أيلول ٢٠١٧ بعد انخفاضها بنسبة ٩,٦% في العام ٢٠١٦. ويعود الإرتفاع البسيط لهذه

الجديدة. ووضع مصرف لبنان عبر مبادرته هذه حتى تاريخه نحو ٥,٢ مليارات دولار بتصرف المصارف بفائدة ١%، لتستمر هذه الأخيرة في إقراض المؤسسات والأسر بهذه الآلية الجديدة بعد استنفاد آلية الإحتياطي الإلزامي، علماً أن المصارف تتحمل وحدها مخاطر التسليف.

ويتمثل ثاني الحوافز بالتعميم الوسيط رقم ٢٠١٣/٣٣١ المتعلق باقتصاد المعرفة (والمعدّل بالتعميم الوسيط ٤١٩)، كون هذا القطاع يشكّل محرّكاً للنمو في المستقبل. ويحيز هذا التعميم للمصارف والمؤسسات المالية المساهمة ضمن حدود ٤% من أموالها الخاصة (٣% قبل التعديل) في رسملة مشاريع ناشئة وحاضنات أعمال (Incubators) وشركات مسرّعة للأعمال (Accelerators) يكون نشاطها متمحوراً حول قطاع المعرفة، في حين يوفّر مصرف لبنان لهذه المشاريع ضمانة نسبتها ٧٥% مما يحول دون مخاطرة المصارف بأموالها الخاصة؛ على ألا تزيد مساهمة المصرف في أيّ من الشركات التي يكون موضوعها محصوراً بالمشاركة في رأسمال «شركات ناشئة» (Venture Capital) عن ٢٠% من نسبة الـ ٤% المذكورة أعلاه وعن ١٠% في أيّ من «الشركات» الأخرى. غير أنه يعود للمجلس المركزي لمصرف لبنان، في حالات معلّلة، الموافقة على تخطّي أيّ من هذه النسب.

واستناداً إلى مصرف لبنان، وفّرت المصارف حتى نهاية آب ٢٠١٧ حوالي ٣٦٩ مليون دولار في اقتصاد المعرفة، منها ٣٢١ مليون دولار استثمرتها في صناديق ناشئة و٤٤ مليون دولار في الحاضنات والمسرّعات و١٤ مليون دولار وظفتها مباشرة في الشركات.

وتقوم الدعامة الثالثة على تمديد آجال القروض المدعومة للقطاعات المنتجة ومنها السياحة، إلى ١٩ سنة بموجب التعميم ٢٠١٧/٤٦٥، بعد أن كانت المدة ١٣ سنة بموجب التعميم ٢٠١٥/٤٠٠ وتراوح من ٧ إلى ١٠ سنوات بموجب التعميم رقم ٢٠١٣/٣٣٥.

٢٠١٧. وتبقى نسبة التسليفات إلى الودائع منخفضة في لبنان تقابلها معدّلات سيولة مرتفعة، غالباً ما تميّز بها القطاع المصرفي اللبناني رغم التراجع الكبير لحجم الأذخار الوطني (مقيم وغير مقيم) والذي يعكسه العجز المتماذي في ميزان المدفوعات الجارية.

16-2

ومع ارتفاع التسليفات بالليرة بنسبة ١١,٩% في العام ٢٠١٧ وبنسبة ١٤,٧% في العام ٢٠١٦، أي بوتيرة أسرع من نسبة ارتفاع التسليفات بالعملات الأجنبية التي بلغت ٣,١% و٢,٣% في العامين المذكورين على التوالي، سجّل تراجع إضافي لمعدّل دورة التسليفات ليصل إلى ٧٠,٩% في نهاية العام ٢٠١٧ مقابل ٧٢,٦% في نهاية العام ٢٠١٦. وجاء تراجع معدّل دورة التسليفات في السنوات الأخيرة، وتحديدًا منذ العام ٢٠٠٩، كأحد أبرز نتائج الحوافز التي قدّمها مصرف لبنان لأنواع متعدّدة من التسليفات، وهي تتعلّق بصورة رئيسية بقروض سكنية بالليرة اللبنانية إضافةً إلى قروض إنتاجية لتمويل مشاريع جديدة أو توسيع مشاريع قائمة وقروض تتعلّق بالتعليم العالي والمشاريع الصديقة للبيئة والزراعة (غير تلك المدعومة فوائدها).

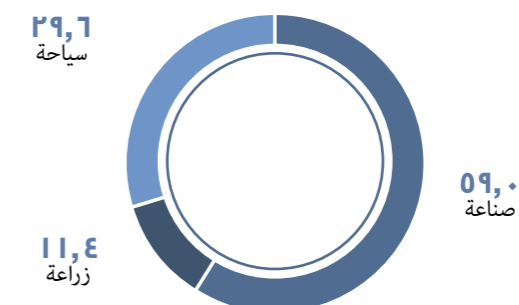
17-2

فمع استمرار ضعف الطلب الخارجي بسبب الأوضاع القائمة، بادر مصرف لبنان إلى إعطاء دفع جديد لعملية النمو الإقتصادي من خلال تحفيز الطلب الداخلي عبر التسليف المصرفي، لا سيّما بالليرة، وبفوائد مقبولة قياساً على المستوى العالمي الذي تتطلبه السياسة النقدية. وقد استندت سياسته التحفيزية للقطاع الخاص في السنوات الأخيرة إلى دعائم متنوّعة. نذكر منها أولاً الرزمة التحفيزية من السيولة بكلفة متدنية للمصارف، والتي أطلقها في مطلع العام ٢٠١٣ بموجب التعميم الوسيط رقم ٢٠١٣/٣١٣، وتستهدف هذه المبادرات قطاعات الإسكان والتعليم والبيئة والطاقة البديلة وريادة الأعمال والأبحاث والتطوير والمشاريع الإنتاجية والاستثمارية

أما إجمالي التسليفات المدعومة الفوائد الموافق عليها، فقد ارتفع بنسبة ٥,١% في الأشهر التسعة الأولى من العام ٢٠١٧ ليصل إلى ١١٠٢٨ مليار ليرة (أو ما يعادل ٧,٣ مليارات دولار) في نهاية أيلول مقابل ارتفاعه بنسبة ٨,٨% في العام ٢٠١٦. وشكّلت حصة قطاع الصناعة من هذه التسليفات بين العام ١٩٩٧ ونهاية أيلول ٢٠١٧ ما

نسبته ٥٩,٠% مقابل ٢٩,٦% لقطاع السياحة و١١,٤% لقطاع الزراعة. ويتمثل عنصر الدعم في المقومات التالية: مدة القرض، وهي سبع أو عشر سنوات، وفترات السماح، ومستوى الفوائد المتدني في المتوسط.

توزع التسليفات المدعومة على القطاعات الاقتصادية نهاية أيلول ٢٠١٧ (%)



المصدر: مصرف لبنان

في السياق ذاته، لا بدّ من التذكير بأنّ المصارف تلعب دوراً كبيراً في صيغ التمويل المتخصّصة للقطاع الخاص، مؤسسات وأفراداً، من جهة أولى، كشريك مع الدولة اللبنانية وأيضاً مع المؤسسات المالية الدولية والإقليمية، ومنها مؤسسة الاستثمار الخاصة لما وراء البحار (OPIC)، والبنك الأوروبي للتتمير (EIB)، والوكالة الفرنسية للتنمية (AFD)، ومؤسسة التمويل الدولية (IFC)، وصناديق التنمية العربية، وصندوق النقد العربي، وغيرها، ومن جهة ثانية، كمقرض يتحمّل وحده مخاطر هذه التسليفات ويعرض أنواعاً جديدة ومتنوعة من القروض.

19-2

وتشير الإحصاءات حول طبيعة التسليفات الممنوحة من قبل القطاع المالي، والعائدة إلى نهاية العام ٢٠١٧،

20-2

على صعيد توزع التسليفات على القطاعات الاقتصادية، فإنه يتوافق بصورة عامة مع مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي، إذا ما استثنينا القطاع الزراعي الذي يحتاج إلى آليات تمويل متخصّصة كما هي الحال في معظم دول العالم، المتطوّرة منها والناشئة.

توزع تسليفات القطاع المالي المستعملة على القطاعات الاقتصادية (كما في نهاية الفترة)

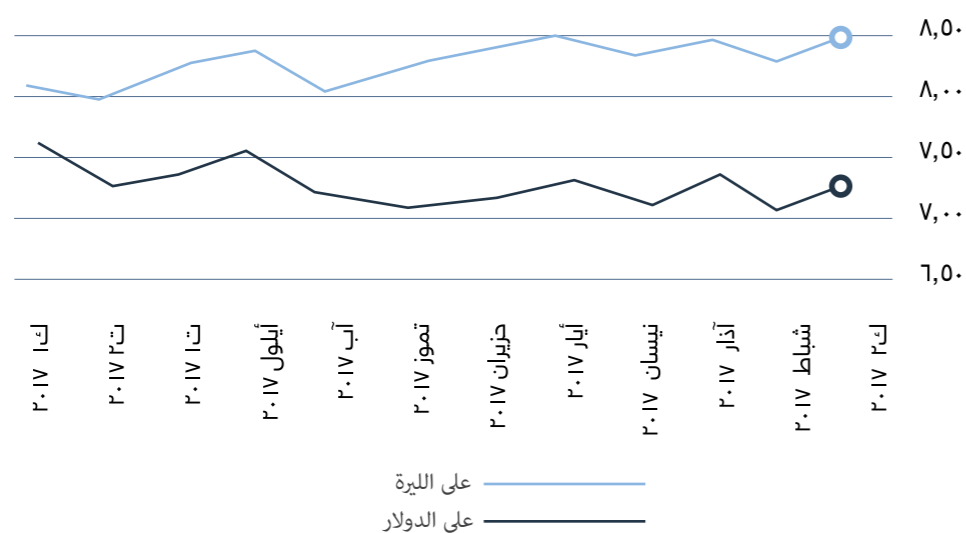
القطاع	كانون الأول ٢٠١٧		كانون الأول ٢٠١٦		كانون الأول ٢٠١٥	
	النسبة (%)	القيمة (مليار ليرة)	النسبة (%)	القيمة (مليار ليرة)	النسبة (%)	القيمة (مليار ليرة)
التجارة والخدمات	٣٣,٠	٣٤١١٠	٣٢,٤	٣١٣٤٦	٣٣,٤	٣٠٩٩١
البناء والمقاولات	١٦,٧	١٧٢٦٧	١٨,٠	١٧٤١٤	١٧,٦	١٦٣٣٥
الصناعة	١٠,٠	١٠٣٠٤	٩,٨	٩٥١٧	١٠,١	٩٣٩٨
القروض الشخصية	٣١,٢	٣٢٣٣٢	٣٠,٦	٢٩٦٦٢	٢٩,٢	٢٧٠٦٠
منها: القروض السكنية	١٩,٠	١٩٦٣٧	١٨,٦	١٧٩٨١	١٧,٧	١٦٤٥٧
الوساطة المالية	٥,٣	٥٤٥٢	٥,٣	٥١٦٩	٥,٩	٥٤٥٨
الزراعة	١,١	١١٨٤	١,٢	١١٤٦	١,١	١٠٦٤
قطاعات أخرى	٢,٧	٢٨٤٦	٢,٦	٢٥٢٧	٢,٧	٢٤٦٨
المجموع	١٠٠,٠	١٠٣٤٩٥	١٠٠,٠	٩٦٧٨١	١٠٠,٠	٩٢٧٧٣

المصدر: مصرف لبنان

وفيما تواصل حصّة الأفراد أو القروض الشخصية ارتفاعها لتشكّل ٣١,٢% في نهاية العام ٢٠١٧ من مجموع التسليفات للقطاعات الاقتصادية، ومن ضمنها القروض السكنية التي تشكّل نسبة ١٩,٠%، فقد شهدت حصة القطاعات الأخرى ارتفاعاً أو تراجعاً بسيطاً في نهاية العام ٢٠١٧ قياساً على نهاية العام ٢٠١٦. وقد باتت التسليفات مركّزة في قطاع التجارة والخدمات بالإضافة إلى القروض الشخصية.

ويُظهر توزع هذه التسليفات على المناطق والمستفيدين تركّزها الواضح في منطقة بيروت وضواحيها ولمصلحة ساكنيها، مع تسجيل تراجع بطيء وتدرجي في حصّة هذه المنطقة لتصل إلى ٧٥,١% من إجمالي التسليفات ٥٣,٢% من مجموع المستفيدين في نهاية العام ٢٠١٧. ويُعتبر هذا التركز منسجماً مع تركّز النشاط الاقتصادي وتركّز السكّان ومستوى المداخيل في العاصمة والضواحي.

تطور معدلات الفائدة الدائنة في سوق بيروت (%)



المصدر: مصرف لبنان

التسليفات للقطاع العام

23-2

بالليرة سجّلت تراجعاً بقيمة ٣٦٦٣ مليار ليرة وبنسبة ٤,١٪. أما في العام ٢٠١٦، فجاء التراجع بشكل أساسي نتيجة عمليات بيع صافية لسندات يوروبندز (أي أنّ قيمة عمليات البيع فاقت عمليات الشراء التي حصلت في النصف الأول من العام ٢٠١٦) ضمن إدارة السيولة والربحية وفي إطار الهندسة المالية التي نفّذها حينها مصرف لبنان.

يُعتبر القطاع المصرفي ممولاً رئيسياً للقطاع العام، ولو أن حجم التمويل يتغيّر بين فترة وأخرى بتأثره بالموارد المتوافرة والفرص المتاحة والمردود وإدارة المخاطر. وقد حملت المصارف التجارية ٤١٪ من مجموع الدين العام في نهاية العام ٢٠١٧، فيما حمل مصرف لبنان ما يزيد عن ٣٦٪ وهناك ما يزيد عن ١١٪ لدى الجمهور. أما النسبة المتبقية فتحملها دول ومؤسسات متعدّدة الجنسية بالإضافة إلى غير مقيمين.

24-2

وفي التفصيل، تراجعت التسليفات المصرفية للقطاع العام بالليرة بمقدار ٢٣٦٤ مليار ليرة وبنسبة ٨,١٪ والتسليفات بالعملات الأجنبية بما يوازي ١٨١٨ مليار ليرة وبنسبة ٧,٨٪. وكانت نسبتا التراجع بلغت ٤,٠٪ للتسليفات بالليرة و١٢,٨٪ للتسليفات بالعملات الأجنبية في العام ٢٠١٦.

وانخفضت محفظة المصارف التجارية من سندات الخزينة بالليرة اللبنانية من ٢٨٩٣٦ مليار ليرة في

تراجعت تسليفات المصارف التجارية الممنوحة للقطاع العام إلى ما يوازي ٤٨١٦٣ مليار ليرة في نهاية العام ٢٠١٧ مقابل ٥٢٣٤٤ مليار ليرة في نهاية العام ٢٠١٦، أي بنسبة ٨,٠٪ وهي شبيهة بنسبة تراجعها في العام ٢٠١٦. وجاء ذلك نتيجة تراجع كلّ من التسليفات بالليرة والعملات الأجنبية مع تفضيل المصارف التوظيف لدى مصرف لبنان في ظلّ الهندسات المالية المنقّدة في العام ٢٠١٧ وما يرتبط بها من مردود أعلى، علماً أن الودائع

21-2

ومن ناحية توزّع هذه التسليفات حسب الشرائح، تبين الإحصاءات أنّ التسليفات التي تزيد قيمتها عن مليار ليرة لبنانية يستفيد منها ١,٤٪ فقط (عدد هم ٨٥٧١ شخصاً ومؤسسة) من إجمالي عدد المستفيدين والبالغ ٦١٥٦٠٢ شخصاً ومؤسسة، وهذه النسبة المتدنية تنسجم مع ما هو قائم في معظم بلدان العالم. مع العلم أن شخصاً واحداً (أو مؤسسة واحدة) قد يكون قد استفاد (أو استفادت) من أكثر من قرض واحد، وبالتالي فإن عدد المستفيدين المشار إليه قد يكون فعلياً أدنى ممّا هو مذكور.

توزّع التسليفات حسب القيمة والمستفيدين (نهاية العام ٢٠١٧ - ٪، مليار ليرة وعدد)

حسب عدد المستفيدين (%)	حسب القيمة (%)	
١٣,٣٦	٠,١٧	أقل من ٥ ملايين ليرة
٤٩,٠٢	٣,٦٥	٥-٢٥ مليون ليرة
٢٠,٦٩	٥,٨٧	٢٥-١٠٠ مليون ليرة
١٤,٢٥	١٦,٨٤	١٠٠-٥٠٠ مليون ليرة
١,٢٨	٥,٢١	٥٠٠-١٠٠٠ مليون ليرة
٠,٩٧	١٢,٣٨	١٠٠٠-٥٠٠٠ مليون ليرة
٠,١٩	٧,٨٨	٥٠٠٠-١٠٠٠٠ مليون ليرة
٠,٢٤	٤٨,٠٠	١٠٠٠٠ مليون ليرة وما فوق
٦١٥٦٠٢	١٠٣٤٩٥	المجموع (مليار ليرة-عدد)

المصدر: مصرف لبنان

22-2

في ما يخصّ معدّلات الفائدة على التسليفات الجديدة أو المجدّدة، فقد ارتفع متوسط الفائدة المدينة على الدولار بمقدار بسيط من ٧,٢٥٪ في العام ٢٠١٦ إلى ٧,٣٤٪ في العام ٢٠١٧، علماً أنه بلغ ٧,٦٧٪ في شهر كانون الأول ٢٠١٧، في موازاة ارتفاع معدّلات الفائدة الدائنة على

نهاية العام ٢٠١٦ إلى ٢٦٥٥٦ ملياراً في نهاية العام ٢٠١٧، ما يشير إلى أن الاكتتابات الجديدة كانت دون الإستحقاقات، مع العلم أن المصارف تركّز اكتتاباتها على الفئات الطويلة الأجل (٧ سنوات وما فوق) ذات المردود الأعلى نسبياً والتي باتت تُصدّر بشكل دوري. أما في ما يخصّ محفظة المصارف التجارية بسندات اليوروبندز، فقد انخفضت بدورها من ١٥٣٨٣ مليون دولار في نهاية كانون الأول ٢٠١٦ إلى ١٤١٧٨ مليوناً في نهاية العام ٢٠١٧ ضمن عملية إدارة السيولة بالعملة الأجنبية وفي ظلّ العمليات المالية مع المصرف المركزي.

نتيجةً لذلك، استقرّت في نهاية العام ٢٠١٧ حصة التسليفات المصرفية للقطاع العام بالليرة على ٥٥,٦٪ من إجمالي تسليفاتها للقطاع العام وحصة التسليفات بالعملة الأجنبية على ٤٤,٤٪، شأنهما في نهاية العام ٢٠١٦ (٥٥,٧٪ و٤٤,٣٪ تبعاً).

الموجودات الخارجية

25-2

ارتفعت ودائع المصارف التجارية لدى المصارف المراسلة إلى ١١,٨ مليار دولار في نهاية العام ٢٠١٧ مقابل ١١,٢ مليار دولار في نهاية العام ٢٠١٦، لتكون بذلك قد ازدادت بنسبة ٥,٢٪ في العام ٢٠١٧ بعد انخفاضها بنسبة ٢,٧٪ في العام ٢٠١٦. وبلغت حصتها ٥,٤٪ من إجمالي الموجودات المصرفية في نهاية ٢٠١٧ شأنها تقريباً في نهاية العام ٢٠١٦. وتراجعت نسبة هذه الودائع إلى ١٠,٢٪ من ودائع الزبائن لدى المصارف بالعملة الأجنبية في نهاية العام ٢٠١٧ مقابل ١٠,٥٪ في نهاية العام ٢٠١٦. ويُعزى تراجع هذه النسبة في السنوات الأخيرة بوجه خاص إلى مردودها المنخفض جداً وإلى تفضيل المصارف توظيف سيولتها بالعملة الأجنبية لدى مصرف لبنان، علماً أن هذا الأخير غالباً ما يُعيد بدوره توظيفها لدى مصارف في الخارج، ما يعني أن هذه التوظيفات ما زالت

تتمتع بالنسبة إلى المصارف بمستوى السيولة والمخاطر ذاته تقريباً، في وقت تُساهم في تدعيم موجودات مصرف لبنان الخارجية من العملات الأجنبية وفي ترسيخ الإستقرار النقدي. وتجدر الإشارة إلى أن موجودات مصرف لبنان بالعملة الأجنبية ارتفعت إلى ٤٢ مليار دولار في نهاية العام ٢٠١٧ مقابل ٤٠,٧ ملياراً في نهاية العام ٢٠١٦.

26-2

وبالإضافة إلى كونها مكوّناً مهماً للسيولة بالعملة الأجنبية، تلعب الودائع لدى المراسلين وظيفة هامة في تمويل تبادلات لبنان مع الخارج وأيضاً في إدارة السيولة والمخاطر. لذلك، وعلى الرغم من المردود المنخفض نسبياً لهذه التوظيفات الخارجية، تسعى المصارف دائماً في إدارة مواردها إلى تأمين حدّ أدنى من السيولة بالعملة الأجنبية لدى المصارف المراسلة بما يساعد على احتواء أية تطوّرات سلبية طارئة، كما يحدّ من سياسة تجنّب المخاطر (De-risking) التي قد تعتمدها أحياناً بعض المصارف المراسلة.

27-2

وتجدر الملاحظة إلى أن ودائع المصارف التجارية لدى المصارف المراسلة قد انخفضت، صافيةً من الالتزامات تجاه المصارف غير المقيمة، إلى ٤,٣ مليارات دولار في نهاية العام ٢٠١٧ مقابل حوالي ٥ مليارات دولار في نهاية العام ٢٠١٦. وبتعبير آخر، غطت الودائع لدى المصارف المراسلة ١,٦ مرة الالتزامات الخارجية تجاه المصارف غير المقيمة في نهاية العام ٢٠١٧ (١,٨ مرة في نهاية العام ٢٠١٦). مع الإشارة إلى أن المصارف غير المقيمة التي تملك حسابات دائنة في القطاع المصرفي اللبناني هي في جزء منها مصارف تابعة للمصارف اللبنانية.

28-2

من جهة أخرى، تراجعت الموجودات الخارجية الأخرى للمصارف إلى ٥٦٢٦ مليون دولار في نهاية العام ٢٠١٧

مقابل ٥٧٢٠ مليون دولار في نهاية العام ٢٠١٦، أي بنسبة ضئيلة، هي ١,٦٪ بعد تراجعها بنسبة ٥,٦٪ في العام ٢٠١٦. وتدخل بشكل أساسي ضمن هذه الموجودات الإستثمارات المباشرة في رساميل المصارف الشقيقة أو التابعة، وأيضاً الإستثمارات في سندات الدين في الخارج، والتي لا تقلّ درجة تصنيفها عن BBB على أن تكون خاضعة لرقابة بلدان مصنّفة تصنيفاً سيادياً بدرجة BBB وما فوق في حال كانت صادرة عن شركات. وتدرّ هذه التوظيفات بوجه عام مردوداً مرتفعاً قياساً على مردود الودائع لدى المصارف غير المقيمة، كما تشكّل هذه الموجودات الخارجية تنوعاً مرغوباً فيه للتوظيفات الخارجية، وتالياً توزيعاً للمخاطر.

الودائع لدى مصرف لبنان

29-2

تابعت ودائع المصارف التجارية لدى مصرف لبنان ارتفاعها في العام ٢٠١٧ لتصل قيمتها إلى ١٥٥٨٩٣ مليار ليرة في نهاية العام المذكور مقابل ١٣٤٦١٢ ملياراً في نهاية

ثالثاً: المصارف وإدارة المخاطر

1-3

يتوافق العمل المصرفي مع تعرّض المصارف لأنواع عدّة من المخاطر تعمل على إدارتها على نحو فعّال. وتعتمد المصارف اللبنانية الممارسات والقواعد التنظيمية والرقابية التي تستند إليها الصناعة المصرفية العالمية في هذا المجال، ملتزمةً تحديداً بالنظم وبضوابط العمل المصرفي التي تضعها السلطات النقدية والرقابية في لبنان كما في جميع الدول التي تعمل فيها، ومنها ما يتعلّق

العام ٢٠١٦. فتكون بذلك قد ارتفعت بمقدار ٢١٢٨١ مليار ليرة في العام ٢٠١٧ مقابل ارتفاعها بقيمة أعلى بلغت ٢٨٢٨٤ مليار ليرة وبنسبة ٢٦,٦٪ في العام ٢٠١٦. وارتفعت حصّتها من إجمالي التوظيفات المصرفية إلى ٤٧,٠٪ في نهاية العام ٢٠١٧ مقابل ٤٣,٧٪ في نهاية العام ٢٠١٦. ويُعزى الارتفاع في العام ٢٠١٧ إلى العمليات المالية التي نفّذها مصرف لبنان في العام ٢٠١٧ وإلى الإجراءات الأخرى المتخذة والتي تصبّ في المحافظة على التوظيفات المصرفية. ويعود الارتفاع الملحوظ في العام ٢٠١٦ بنوع خاص إلى الهندسة المالية التي قام بها مصرف لبنان حينذاك. وتتضمّن الودائع لدى مصرف لبنان الاحتياطات الإلزامية بالليرة اللبنانية والودائع الإلزامية بالدولار الأميركي إضافةً إلى شهادات الإيداع بالليرة والعملة الأجنبية وإلى الودائع الحرة. وتعكس بنية توظيفات المصارف لدى مصرف لبنان مقتضيات إدارة السيولة والربحية.

بتطبيق معايير يفرضها الواقع اللبناني إضافةً إلى المعايير الدولية، مع تكييف هذه القواعد والمعايير أحياناً مع البنية المصرفية اللبنانية وخصوصيتها وترك هامش من المرونة في التطبيق، تدرّجاً في التنفيذ وفق الحاجة والمعطيات.

2-3

في السنوات الأخيرة، اتخذ مصرف لبنان مزيداً من الإجراءات الاحترازية سعياً إلى إدارة أفضل للمخاطر المصرفية، وتناولت مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ونواحي أخرى من العمل المصرفي، نذكر منها تعديل نظام المصلحة المركزية للمخاطر المصرفية باتجاه مزيد من الصرامة، وتصنيف مخاطر الديون، وتوزيع محافظ الإئتمان الرئيسية، وإعادة هيكلة الديون، والإقراض للجهات المقرّبة، والتسليفات العقارية، ووضع سقف جديد على قروض التجزئة، وتكوين مؤونات واحتياطي عام على قروض التجزئة عند بروز أو حتى عدم بروز مؤشرات تعثّر في التسديد، وتكوين مؤونات إجمالية على محفظة القروض المنتجة للفوائد من غير قروض التجزئة. ونذكر منها أيضاً تكوين مؤونات باليرة من الأرباح الناتجة عن عمليات الهندسة المالية التي نفذها مصرف لبنان في العام ٢٠١٦، وتطبيق حدود دنيا جديدة لنسب الملاءة بالإضافة إلى «احتياطي الحفاظ على الأموال الخاصة» (Capital Conservation Buffer). ولمزيد من التفصيل حول التدابير المتخذة في العام ٢٠١٧، يُرجى مراجعة القسم الثاني من هذا التقرير.

من ناحية أخرى، نذكر بأن مصرف لبنان أنشأ بداية العام ٢٠١٦ «وحدة التحقّق» (Compliance Unit) التي تهدف إلى التأكد من التزام جميع الوحدات في مصرف لبنان، وأيضاً في المصارف والمؤسسات الأخرى المرخّصة من قبل مصرف لبنان بالقوانين والأنظمة المرعية الإجراء، وبخاصة تلك المتعلقة بمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، كما إلى اقتراح التدابير لتجنّب و/أو لإدارة المخاطر التي قد تنتج عنها. وكان مصرف لبنان قد أنشأ في العام ٢٠١٤ «وحدة الإستقرار المالي» (Financial Stability Unit) التي من مهامها الأساسية مراقبة الوضع المالي والمصرفي واستشراف المخاطر والأزمات المحتملة وتجنّب وقوعها.

مخاطر السمعة Reputation Risk الناتجة عن عدم تطبيق إجراءات الإمتثال (Compliance)

3-3

تخاطر المصارف اللبنانية جدياً في مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب والعقوبات الدولية المفروضة على الأفراد والمؤسسات في عدد من الدول، أولاً بقرار واع ومسؤول من إدارتها، وثانياً التزاماً منها بالقانون رقم ٢٠١٥/٤٤ وقبله بالقانون رقم ٢٠٠١/٣١٨ وبمعايير الصناعة المصرفية العالمية وبالتعميم واللوائح الصادرة عن السلطات النقدية والرقابية، وذلك بهدف حماية القطاع المصرفي ومدّخرات البنائين وحماية الإقتصاد اللبناني. وفي هذا المجال، طوّرت المصارف طيلة السنوات الماضية سياسات وأنظمة فعّالة، أكسبتها مصداقية في الأسواق المالية العالمية. والمصارف مستمرة وبقوة في الإلتزام بقواعد مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومعرفة العملاء. وتركّز المصارف على إخضاع موظفيها بشكل دائم ومكثّف لدورات تدريبية وورش عمل تتناول القوانين والأنظمة وكذلك المعايير والتطورات العالمية ذات الصلة، والتوعية على كيفية رصد وتجميد حركات الأموال المشبوهة والإبلاغ عنها والتواصل الدائم مع هيئة التحقيق الخاصة، بهدف الوصول إلى مستوى أعلى من الثقافة والتقنية والإحترافية في العمل المصرفي.

4-3

واكتمل الإطار القانوني لمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومحاربة التهريب الضريبي بعد إقرار سلسلة من القوانين المالية في العامين ٢٠١٥ و٢٠١٦، ما يحمي عمل وممارسة المصارف على هذا الصعيد علاوةً طبعاً على تعاميم وقرارات مصرف لبنان وهيئة التحقيق الخاصة. نذكر من هذه القوانين: القانون ٢٠١٦/٥٥ المتعلّق بتبادل المعلومات لغايات ضريبية (الذي استبدل القانون ٢٠١٥/٤٣)، القانون ٢٠١٦/٧٥ المتعلّق بإلغاء الأسهم لحامله والأسهم لأمر، القانون ٢٠١٦/٧٧ الذي يُعدّل المادة

٣١٦ من قانون العقوبات والمتعلّقة بتمويل الإرهاب، القانون ٢٠١٥/٤٤ المتعلّق بمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، القانون ٢٠١٥/٤٢ المتعلّق بالتصريح عن نقل الأموال عبر الحدود، والقانون ٢٠١٥/٥٣ المتعلّق بانضمام لبنان إلى اتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٩٩ لقمع تمويل الإرهاب.

5-3

كذلك، اتخذ المصرف المركزي في السنوات الماضية إجراءات مكثّفة وهامة في مجال مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، نذكر منها إصداره التعميم رقم ٢٠١٢/١٢٦ الذي يختصّ بعلاقة المصارف بالمراسلين، والتعميم رقم ٢٠١٣/١٢٨ الذي يتعلّق بإنشاء دائرة امتثال Compliance Department، ليُصدر في أيلول ٢٠١٤ التعميم الوسيط رقم ٣٧١ الذي يطلب فيه من المصارف، من بين أمور عدّة، تعيين مسؤول عن مراقبة العمليات المالية والمصرفية لمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب في كلّ من فروع المصرف. ومن خلال التعميم الوسيط رقم ٣٩٣ الصادر في حزيران ٢٠١٥، طلب من المصارف وضع نظام ضبط داخلي فاعل لمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب في ما يتعلّق بالعمليات المالية والمصرفية بالوسائل الإلكترونية. كما أصدر في كانون الأول ٢٠١٥ التعميم الأساسي رقم ١٣٦ المتعلّق بتطبيق قرارات مجلس الأمن رقم ١٢٦٧ (١٩٩٩) ورقم ١٩٨٨ (٢٠١١) ورقم ١٩٨٩ (٢٠١١) والقرارات اللاحقة المتعلقة بهذا الخصوص. وبموجب التعميم الوسيط رقم ٢٠١٦/٤١١، منع مصرف لبنان المصارف من التعامل مع الشركات التي تكون أسهمها لحامله، وفي نيسان ٢٠١٦، منع المصارف من إصدار البطاقات المُسبّقة الدفع التي لا ترتبط بحساب مصرفي. كما أصدر في أيار ٢٠١٦ التعميم الأساسي رقم ١٣٧ المتعلّق بأصول التعامل مع القانون الأميري الصادر بتاريخ ٢٠١٥/١٢/١٨ ومع أنظمتها التطبيقية حول منع ولوج «حزب الله» إلى المؤسسات المالية الأجنبية وغيرها من المؤسسات. كما

عدّل من خلال التعميم الوسيط رقم ٤٢١ الصادر في أيار ٢٠١٦ نظام مراقبة العمليات المالية والمصرفية لمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب موضوع التعميم الأساسي رقم ٨٣، حيث أضاف، من بين أمور عدّة، بعض أنواع المؤسسات (مثل كوتورات التسليف) والجمعيات التي لا تتوخّى الربح كي تؤخذ بعين الإعتبار ضمن مخاطر العمل (المرتفعة)، كما طلب إنشاء «لجنة مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب» على مستوى مجلس الإدارة AML/CFT Board Committee بدل اللجنة المتخصصة بهذا الموضوع والتي كانت قائمة سابقاً. وفي آب ٢٠١٦، أي قبل إقرار القانون ٢٠١٦/٥٥ المتعلّق بتبادل المعلومات لغايات ضريبية، بادر مصرف لبنان إلى إصدار التعميم الأساسي رقم ١٣٨، الذي طلب بموجبه من المصارف اتخاذ الإجراءات كافة لتزويد هيئة التحقيق الخاصة بالمعلومات التي قد تطلبها السلطات الأجنبية في إطار تبادل المعلومات الضريبية تطبيقاً لتوصيات المنتدى العالمي Global Forum حول الشفافية وتبادل المعلومات لأغراض ضريبية ولتوصيات منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية OECD. كما طلب من خلال التعميم الوسيط رقم ٤٣١ الصادر أيضاً في آب ٢٠١٦، أن يقوم كلّ مصرف بتزويد «وحدة الإمتثال» لدى مصرف لبنان بعض المعلومات، منها، على سبيل المثال، السيرة الذاتية للمدراء في دائرة الإمتثال، والهيكل التنظيمي المفصّل لدائرة الإمتثال، ونظام عملها وبرنامجه. وفي تموز ٢٠١٧، أصدر مصرف لبنان التعميم الأساسي رقم ١٣٩ المتعلّق بالتبادل التلقائي للمعلومات لغايات ضريبية، لمساعدة وتوجيه المصارف على تطبيق أحكام القانون رقم ٢٠١٦/٥٥.

6-3

في الإطار ذاته، وبقرار من لجنة التحقّق ومكافحة تبييض الأموال في جمعية المصارف، تواصلت في العام ٢٠١٧ للقاءات الموسّعة لمسؤولي دوائر الإمتثال Compliance General Meeting، والتي باتت تُعقد على نحو دوري

منذ العام ٢٠١٣، وتمّ التباحث والتنسيق في اجتماعاتها الأخيرة في مواضيع متعدّدة ذات صلة بنطاق عمل التحقّق، منها، على سبيل المثال، العلاقات مع المصارف المراسلة وسياسة تجنّب المخاطر، ونتائج زيارات وفد جمعيتي المصارف إلى عواصم المال العالمية، وآخر المستجدات المتعلقة بموضوع العقوبات حيث أنّ التوجّه هو نحو مزيد من التشدّد، والتبادل التلقائي للمعلومات الضريبية وجهوية المصارف في هذا المجال، إضافةً إلى غيرها من المواضيع.

وفي إطار سعي جمعيتنا الدائم إلى نشر الوعي ودعم المصارف المتوسطة والصغيرة، طلبت من شركة ديلويت Deloitte تطوير «دليل حول معيار الإبلاغ الموحد» Common Reporting Standard CRS تمّ توزيعه على المصارف في شباط ٢٠١٧، بعد أن ورّعت سابقاً على المصارف عدداً من الأدلة الهامة، نذكر منها «دليل العقوبات» (٢٠١٥)، و «دليل السياسات والإجراءات المتعلقة بمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب» (٢٠١٣)، و «الدليل الشامل لسياسة قانون الإمتثال الضريبي للحسابات الأجنبية» FATCA (٢٠١٣).

وتابعت جمعيتي مصارف لبنان والمصارف اللبنانية في العام ٢٠١٧ تحركاتها الخارجية الدورية التي استهدفت بشكل خاص الولايات المتحدة الأميركية وعدداً من الدول الأوروبية ذات الأهمية الكبيرة بالنسبة إلى القطاع المصرفي، وتواصلت مع مسؤولين رسميين ومصرفيين وبخاصة مسؤولي دوائر الإلتزام، بهدف تحسين سمعة القطاع المصرفي اللبناني وصورته في الخارج، واستمرار لا بل تعزيز العلاقة مع المصارف المراسلة وتلافي سياسة تجنّب المخاطر De Risking، ليبقى لبنان جزءاً من النظام المالي العالمي، خدمةً لمصلحة الزبائن والقطاع المصرفي والإقتصاد اللبناني.

مخاطر الملاءة Solvency Risk

7-3

تولي المصارف أهمية خاصة لموضوع المخاطر المرتبطة بضعف الملاءة أو بعدم كفاية رأس المال لتغطية جميع أنواع المخاطر الكامنة في الأعمال التجارية اليومية للمصرف. وتسعى دائماً إلى تعزيز ملاءتها وقاعدة رساميلها ليس فقط لمواجهة المخاطر المتعدّدة وتغطية الخسائر المحتملة والإلتزام بالمعايير المحلية والدولية ذات الصلة، بل أيضاً للإحتفاظ بالمتانة المالية العالية لدعم متطلبات النمو والتوسّع في النشاطات القائمة والمُحتملة وفي أسواق المال، إضافةً إلى حماية أموال المودعين والمقرضين الآخرين والمستثمرين في المصارف. وتتمّ عملية تقييم ومتابعة كفاية رأس المال بما يتوافق مع السياسات والإجراءات الموضوعية من قبل إدارات المصارف وبالنظر الى القواعد والنسب والتدابير الموضوعية من قبل السلطات الرقابية المحلية، وبالتالي وفقاً لأحكام التعميم الصادرة حول كفاية رأس المال، ولا سيّما التعميم الأساسي لمصرف لبنان رقم ٤٤ وتعديلاته. فتتمّ ملاءمة حجم رأس المال المطلوب في جميع الظروف والأوقات مع حجم الأصول داخل الميزانية والإلتزامات خارج الميزانية المرجّحة بأوزان المخاطر Risk weighted assets and off balance sheet commitments، وبالتحديد مخاطر الائتمان Credit Risk، ومخاطر السوق Market Risk، والمخاطر التشغيلية Operational Risk، وفقاً لما هو معمول به في الصناعة المصرفية الدولية وتبعاً للمعايير العالمية.

8-3

بشكل عام، تعتمد المصارف اللبنانية في قياس حجم الموجودات المرجّحة بأوزان مخاطر الإئتمان Credit risk weighted assets على المقاربة النموذجية Standardized approach. وتعتمد في تقييم حجم الموجودات المرجّحة بأوزان مخاطر السوق Market

risk weighted assets منهج القياس المعياري Standardized measurement method، كما تعتمد في قياس المخاطر التشغيلية، مقارنة المؤشر الأساسي Basic Indicator Approach. ولتلبية متطلبات كفاية رأس المال بحسب المعايير الدولية المعروفة ببازل ٣، وضع مصرف لبنان في العام ٢٠١١ حداً أدنى من نسب رأس المال الى الأصول المرجّحة بالمخاطر لتحقيقه تدريجياً بحلول نهاية العام ٢٠١٥^١. وفي أيلول ٢٠١٦، طلب من المصارف الإلتزام لفترة ٢٠١٦-٢٠١٨ بالحدود الدنيا الجديدة لنسب الملاءة، وهي التالية:

• في ما يخص نسبة حقوق حملة الأسهم العادية إلى مجموع الموجودات المرجّحة Common Equity Tier 1 Ratio، المطلوب الوصول إلى نسبة ٨,٥٪ في نهاية العام ٢٠١٦، و ٩٪ في نهاية العام ٢٠١٧، و ١٠٪ في نهاية العام ٢٠١٨.

• في ما يتعلّق بنسبة الأموال الخاصة الأساسية إلى مجموع الموجودات المرجّحة Tier 1 Ratio، المطلوب الوصول إلى نسبة ١١٪ في نهاية العام ٢٠١٦، و ١٢٪ في نهاية العام ٢٠١٧، و ١٣٪ في نهاية العام ٢٠١٨.

• في ما يخص نسبة الأموال الخاصة الإجمالية إلى مجموع الموجودات المرجّحة Total Capital Ratio، المطلوب الوصول إلى نسبة ١٤٪ في نهاية العام ٢٠١٦، و ١٤,٥٪ في نهاية العام ٢٠١٧، و ١٥٪ في نهاية العام ٢٠١٨، مع العلم أنّ اتفاقية بازل الثالثة تعطي مهلة للوصول إلى معدّل ١٠,٥٪ حتى العام ٢٠١٩.

• وتتضمّن جميع هذه النسب احتياطي الحفاظ على الأموال الخاصة (Capital Conservation Buffer) على أن يبلغ ٤,٥٪ من الموجودات المرجّحة في نهاية العام ٢٠١٨.

9-3

وفعلًا، حقّق القطاع المصرفي اللبناني معدلات الملاءة المستهدفة، إذ بلغ معدّل الملاءة في متوسط القطاع (Total Capital/Risk Weighted Assets) بحسب آخر المعلومات الصادرة عن السلطات النقدية والرقابية ١٥,٨٪ في نهاية أيلول ٢٠١٧ بمعيّار بازل ٣. وهكذا، لم يواجه القطاع المصرفي مصاعب في تطبيق مقرّرات بازل ٣، إذ واطب في السنوات الأخيرة على تقوية الأموال الخاصة الأساسية من خلال إعادة ضخّ جزء من الأرباح في الأموال الخاصة ومن خلال إصدار الأسهم. ويواكب الجهاز المصرفي دوماً التنظيمات والتدابير الجديدة المطروحة على الصعيد العالمي، والتي أصبحت أكثر تشدّدًا مع رفع مستوى النوعية والشفافية في قاعدة رأس المال وتعزيز درجة تغطية المخاطر وضبط عملية الإفراط في الاستدانة، أو نسبة الدين في الموارد المصرفية وغيرها من الأمور، مع الإشارة إلى أنّ لجنة بازل تترك للسلطات النقدية المحلية هامشاً مهمّاً لتقدير ما يلائم السوق المحلية.

ولا بدّ من الإشارة في هذا السياق إلى أنّ تمّتين القاعدة الرأسمالية للمصارف كان أحد أهداف العمليات المالية التي نفّذها مصرف لبنان في العام ٢٠١٦، لكي يساعد هذه الأخيرة على الإلتزام بالمعايير الدولية الجديدة فتستمرّ بالتالي في تمويل الإقتصاد وفي دعم احتياطيّات مصرف

١ لتصل نسبة حقوق حملة الأسهم العادية إلى مجموع الموجودات المرجّحة Common equity tier 1 ratio إلى ما لا يقلّ عن ٨٪، ونسبة الأموال الخاصة الأساسية إلى مجموع الموجودات المرجّحة Tier 1 capital ratio إلى ما لا يقلّ عن ١٠٪، ونسبة الأموال الخاصة الإجمالية إلى مجموع الموجودات المرجّحة Total capital ratio إلى ما لا يقلّ عن ١٤٪. وتتضمّن هذه النسب احتياطي الحفاظ على الأموال الخاصة Capital conservation buffer على أن يبلغ ٤,٥٪ من الموجودات المرجّحة في نهاية العام ٢٠١٥.

تصنيف لبنان وأبقت على النظرة المستقبلية المستقرّة، كما أكّدت وكالة « ستاندرد اند بورز » على تصنيفها لديون لبنان في كلّ من آذار ٢٠١٧، وأيلول ٢٠١٧ وآذار ٢٠١٨ وعلى نظرتها المستقبلية المستقرّة.

مخاطر تقلبات معدلات الفوائد Interest Rate Risk

13-3

لم يطرأ أيّ تطوّر سلبي ذي شأن في ما يتعلّق بمخاطر تقلب الفائدة في العام ٢٠١٧ على الرغم من ارتفاع معدلات الفائدة على الودائع بالليرة منذ تشرين الثاني ٢٠١٧، كما بالدولار، ولو بدرجة أقل، والذي ارتبط بارتفاع الفائدة على الدولار عالمياً وبالإجراءات المتخذة لإحتواء أزمة تشرين الثاني السياسية. وتعتبر مخاطر تقلبات الفوائد تحت السيطرة في ما يخصّ تسليفات المصارف للقطاع الخاص، لأنها في قسم كبير منها جارية، وتتمّ بالتالي مراجعة معدلات الفائدة المطبقة عليها بشكل دوري يتناسب إلى حدّ كبير مع فترة مراجعة معدلات الفائدة المطبقة على الودائع. ويختلف الوضع بشأن التسليفات التي تمنحها المصارف للقطاع العام وتوظيفاتها لدى المصرف المركزي في شهادات الإيداع لأنّ آجالها أطول نسبياً والفائدة عليها ثابتة وغير متحرّكة. فعلى سبيل المثال، بلغ الأجل المثقل على محفظة سندات الخزينة بالليرة حوالي ٤ سنوات في نهاية العام ٢٠١٧، وحوالي ٧ سنوات بالنسبة إلى سندات اليوروبوندز. ما يجعل فجوة الآجال بين المطلوبات والتوظيفات واسعة جداً.

وما تجدر الإشارة إليه هنا هو أولاً أنّ ارتفاع معدلات الفائدة على الودائع بالليرة التي تمّ تمديد آجال استحقاقها تحمّل مصرف لبنان وليس المصارف كما سبق وأشرنا إليه في القسم الأول من هذا التقرير، وينطبق ذلك على ارتفاع الفوائد على الودائع بالدولار. وثانياً، أنّ المصارف تملك سيولة أوليّة مرتفعة بالعملات الأجنبية، كما أنّ الفائدة

القرض قد تقتصر على موافقة لجان الائتمان أو تكون خاضعة للجان التنفيذية أو لمجالس الإدارة.

12-3

وبقيت المخاطر المتعلّقة بالتسليفات داخل الإقتصاد اللبناني مضبوطة إلى حدّ كبير عموماً، على الرغم من النمو الإقتصادي الضعيف الذي يسجّله الإقتصاد اللبناني في السنوات الأخيرة. وفي ظلّ هذه الظروف، ازدادت نسبة الديون المشكوك بتحصيلها إلى إجمالي التسليفات قليلاً إلى ٣,٨٦٪ في نهاية العام ٢٠١٧ مقابل ٣,٥٨٪ في نهاية العام ٢٠١٦، وهي نسبة مقبولة مقارنة مع المتوسطات الإقليمية ومدنيّة بالمقارنة مع تلك المسجّلة في الأسواق الناشئة، في حين تراجعت المؤنّات المكوّنة لتغطية الديون المشكوك بتحصيلها قليلاً إلى ٦٠,٩٪ مقابل ٦٦,٢٪ في نهاية العام المذكورين على التوالي.

من جهة أخرى، ارتفعت قليلاً درجة تعرّض المصارف للمخاطر السيادية في العام ٢٠١٧، بحيث وصلت حصة تسليفات المصارف للقطاع العام وودائعها لدى مصرف لبنان إلى ٦١,٦٪ من إجمالي التوظيفات في نهاية العام المذكور مقابل ٦٠,٧٪ في نهاية العام ٢٠١٦. والجدير ذكره أنّ جزءاً لا بأس به (أكثر من ٤٥٪) من التوظيف لدى القطاع العام ومصرف لبنان هو بالعملية الوطنية بحيث ينتفي عملياً خطر عدم تسديده. أما التوظيفات بالعملات الأجنبية، فهي في جزء كبير منها لدى مصرف لبنان، الذي يعيد بدوره توظيف القسم الأكبر منها خارجياً في أدوات قليلة المخاطر ومرتفعة السيولة قد تكون مشابهة لبنية توظيفات المصارف في الخارج. وتجدر الإشارة إلى أنّه لم يطرأ أيّ تطوّر سلبي ملحوظ لناحية التصنيف السيادي للدولة اللبنانية في العام ٢٠١٧، باستثناء تخفيض وكالة «موديز» في آب ٢٠١٧ تصنيف لبنان الائتماني من ب٢ (B2) إلى ب٣ (B3) مع نظرة مستقبلية مستقرّة، في حين أكّدت وكالة «فيتش» في كلّ من شباط ٢٠١٧، وأيلول ٢٠١٧ وشباط ٢٠١٨ على

الى البلد الواحد والقطاع الإقتصادي والآجال والتصنيف الائتماني والكفلاء وغيرها تجنّباً لتكرّر المخاطر.

11-3

وفي ما يتعلّق بالقروض والتسهيلات الممنوحة للزبائن تحديداً، تسعى المصارف أيضاً إلى الحدّ من مخاطر الائتمان المرتبطة بهذا النشاط من خلال سلسلة من الاجراءات المتخذة والتي تطال نشأة القرض وتكوين المملّقات، وتأمين الوثائق والكفالات والضمانات الكافية، والمتابعة، والتصنيف الدوري للقروض بحسب تعليمات السلطات النقدية والرقابية وتكوين المؤنّات اللازمة عليها حسب تصنيفها، بحيث تُغطّى القروض الرديئة بالمؤنّات على نحو كامل وتُدرج خارج الميزانية. كما تلتزم المصارف بالمعايير الاحترازية المتعلّقة بالتسليفات لمقتضى واحد وتلك الممنوحة للجهات المقرّبة، من أفراد وشركات. بالإضافة إلى ذلك، تطلب إدارات المصارف من المؤسسات الكبيرة ومن كبار المقترضين توفير ميزانيات مدقّقة، من جهة، وضمانات مقبولة، من جهة ثانية. والشروع في التسهيلات الائتمانية هو بداية عمل مشترك بين الفروع المصرفية والأقسام أو الدوائر المختصة في المصرف الأم حيث يتمّ إجراء تحليل ائتماني لأهليّة المقترض وقدرته على السداد ودراسة الجدوى الإقتصادية للمشاريع، وحيث يقوم قسم إدارة مخاطر الائتمان بمراجعة الملف والتحليل الائتماني بشكل مستقلّ وإعداد رأي مكتوب بالمخاطر المرتبطة بالتسهيلات الائتمانية التي تمّ درسها ورفعها إلى لجان الائتمان المعنية. ولجان الائتمان هي المسؤولة عن الموافقة على التسهيلات التي تصل إلى الحدّ المعين لها. فالمصارف لديها مستويات مختلفة من السلطات أو الجهات المؤتمنة على الموافقة على طلب الائتمان، وهذا يتوقّف على طبيعة وحجم التسهيلات المطلوبة والسقوف الموضوعية. لذا فإنّ الموافقة على

لبنان. لذلك، طلب مصرف لبنان من المصارف تخصيص الفائض الناتج عن العمليات المذكورة في الأموال الخاصّة، ما يمكّن المصارف من استعماله في الإلتزام بالمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ (IFRS 9) الذي دخل حيّز التنفيذ في بداية العام ٢٠١٨ وفي بلوغ معدّلات الملاءة التي يطلبها مصرف لبنان والتي فضلناها أعلاه.

مخاطر الإقراض Credit Risk

10-3

تماشياً مع مبادئ الإدارة الرشيدة والإمتثال الدولية Compliance and Corporate Governance International Guidelines، تعتمد المصارف العاملة في لبنان إلى تحديد مستوى الرغبة في اتّخاذ المخاطر الائتمانية Credit risk appetite والحدود أو السقوف الائتمانية Credit risk limits من قبل مجالس إدارتها، والتي تبليغ هذا الأمر بدورها إلى اللجان والمديريات المختصة لاعتماد السياسات والتدابير الإجرائية التي تتناسب مع قراراتها والأهداف الموضوعية. وتسعى المصارف إلى السيطرة على/ أو الحدّ من مخاطر الائتمان وضبطها عن طريق وضع حدود أو سقوف قصوى limits على حجم المخاطر التي هي على استعداد لقبولها، أكان بالنسبة إلى الأطراف المُقابلَة Counterparties أو إلى التكرّر القطاعي والجغرافي Industry and geographic concentration، كما من خلال رصد ومتابعة درجة التعرّض للمخاطر Risk Exposures وتلاؤمها أو تماشيها مع الحدود المرسومة. فهناك سقوف موضوعية للتوظيفات لدى المؤسسات المصرفية والمالية وفي الأدوات المالية ذات التصنيف الائتماني المرتفع، ولدرجة التعرّض للمخاطر السيادية، إضافةً إلى القيود المطبّقة على القروض والتسهيلات للزبائن بما في ذلك القيود بالنسبة

المدفوعة على الودائع بالليرة ترتبط بشكل عام بالمرودود على سندات الخزينة بالليرة وليس العكس، والمرودود على سندات الخزينة وشهادات الإيداع الطويلة الأجل وايداعات المصارف الطويلة الأجل لدى المركزي يأخذ في الاعتبار تلك المخاطر، أي تقلب معدلات الفوائد، إضافة إلى كونها أدوات مالية قابلة للتداول وتعتبر سائلة نسبياً بعكس التسليفات للقطاع الخاص، وكلها أمور تحد من هذه المخاطر. ومع أن المخاطر المتعلقة بارتفاع إضافي في معدّل الفائدة على الدولار الأميركي تبقى مطروحة أيضاً في المستقبل مع احتمال رفع بنك الإحتياطي الفدرالي معدّلات الفائدة، غير أن انعكاساتها على كلفة موارد المصارف وعلى هامش الفائدة ستبقى إلى درجة كبيرة محدودة، ذلك أن زيادتها ستتم تدريجياً على سنوات عدّة لئلا تؤثر سلباً على معدّلات النمو الضعيفة أساساً في الولايات المتحدة الأميركية، وأيضاً للأسباب التي ذكرناها. مع الإشارة إلى أن بنك الإحتياطي الفدرالي رفع معدّلات الفائدة على الدولار بواقع ٢٥ نقطة أساس في كلّ من آذار وحزيران وكانون الأول ٢٠١٧، كما رفعها بربع نقطة مئوية في آذار ٢٠١٨.

مخاطر سعر الصرف Exchange Rate Risk

14-3

بقيت مخاطر سعر الصرف تحت السيطرة إلى حدّ كبير في العام ٢٠١٧، إذ لم يطرأ أيّ جديد أو تغيير لناحية التزام الحكومة والمصرف المركزي بسياسة تثبيت سعر صرف الليرة اللبنانية بالدولار الأميركي، ولناحية توافر الإمكانيات اللازمة لذلك، على الرغم من تعرّض العملة الوطنية لبعض الضغوط المؤقتة إثر الأزمة السياسية المفاجئة في مطلع تشرين الثاني ٢٠١٧، والتي استطاع المصرف المركزي احتواءها بسرعة بالتعاون مع المصارف (لمزيد من التفصيل، يُرجى مراجعة القسم الأول). وقد استطاع مصرف لبنان أن يدعم احتياطياته من العملات الأجنبية بعد العمليات المالية التي نفذها في العامين

مبادئ مُختبرة على أرض الواقع، كمثل وجوب مضاعفة أنظمة المهام الأساسية - Redundancy of Mission-Critical Systems، وفصل الواجبات Segregation of Duties، وتطبيق إجراءات موافقة صارمة Authorization Procedures، وإجراء التسوية اليومية Daily Reconciliation، وتحديد مسؤوليّة إدارة المخاطر التشغيلية على المستوى العملي، وغيرها من المبادئ أو التوجيهات. وتستخدم التغطية التأمينية Insurance Coverage كوسيلة خارجية للحد من المخاطر وهما يتناسب مع حجم النشاط وخصائصه. وتطبق المصارف العاملة في لبنان بشكل عام مقارنة المؤشر الأساسي Basic Indicator Approach لإحتساب الرأسمال المطلوب في مواجهة المخاطر التشغيلية، ملتزمةً بذلك معايير المقاربة النموذجية Standardized Approach لإتفاقية بازل ٢ لكفاية الرساميل.

مخاطر السيولة Liquidity Risk

16-3

يتمتع القطاع المصرفي اللبناني بمعدّلات سيولة مناسبة، سواء بالليرة أو بالعملات الأجنبية، ما يبيقي مخاطر السيولة تحت السيطرة إلى حدّ كبير. فالمصارف تعتمد منذ سنوات استراتيجية تأمين حدّ أدنى من السيولة،

بالليرة وخصوصاً بالعملات الأجنبية، حرصاً على تعزيز الثقة بالقطاع المصرفي بشكل عام واللجوء إليها في حال استجدت أيّ تطوّرات سلبية يقتضي التعامل معها بسرعة، مثل الأزمة السياسية المفاجئة مطلع تشرين الثاني ٢٠١٧ حيث لعبت سيولة المصارف المريحة بالعملات الأجنبية دوراً أساسياً في التصدي لها. وقد أثبتت هذه الاستراتيجية فعاليتها في تجاوز الأزمات، ورسّخت الثقة بالقطاع وساهمت في المحافظة على الاستقرار النقدي. وارتفع معدّل السيولة الاجمالية بالليرة والعملات الأجنبية، أي الموفورات ومحفظة سندات الخزينة بالليرة والعملات الأجنبية لأقل من سنة والموجودات الخارجية من دون التسليفات للقطاع الخاص غير المقيم، إلى حوالي ٦٩٪ من الودائع الإجمالية والالتزامات الأخرى في نهاية العام ٢٠١٧ مقابل حوالي ٦٦٪ في نهاية العام ٢٠١٦، وهو المعدّل الأعلى في المنطقة مقارنةً مع معدّل الاحتياطيات والموجودات الخارجية للقطاع المصرفي العربي، والبالغ حوالي ٣٠٪ للفترة ذاتها. كما يبلغ معدّل السيولة الأولية بالعملات الأجنبية، أي الودائع لدى مصرف لبنان ولدى المصارف في الخارج، حوالي ٦٠٪ من الودائع والالتزامات بهذه العملات، علماً أنّ هذا المستوى المرتفع يُعتبر ضرورياً لإدارة سليمة للودائع بالعملات الأجنبية في اقتصاد مدولر وفي غياب المُقرض في المقام الأخير بالدولار.